



الأمر التنفيذي رقم 07-2020

16 مارس، 2020

الأمر التنفيذي بشأن مواجهة فيروس كورونا المستجد 19 (الأمر التنفيذي بشأن فيروس كورونا المستجد 19 رقم 5)

وحيث إنه في أواخر عام 2019 ، ظهر تفشي جديد وكبير لمرض فيروس كورونا 2019 (COVID-19)،

وحيث إن فيروس كورونا 19 هو مرض تنفسي حاد جديد يمكن أن ينتشر بين الناس بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ويظهر بأعراض مشابهة لأعراض الإنفلونزا،

وحيث إن بعض السكان معرضون بشكل كبير لخطر الإصابة بأمراض أكثر خطورة نتيجة لفيروس كورونا 19، بما في ذلك كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية مزمنة خطيرة مثل أمراض القلب أو السكري أو أمراض الرئة ؛ و

وحيث إنه على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء فيروس كورونا 19، تشير منظمة الصحة العالمية ومراكز السيطرة على الأمراض (CDC) إلى أنه من المتوقع أن ينتشر،

وحيث إنه في المجتمعات التي تحتوي على حالات فيروس كورونا 19 المؤكدة، توصي مراكز السيطرة على الأمراض (CDC) حاليًا بتدابير التخفيف، بما في ذلك التباعد الاجتماعي، والبقاء في المنزل في حالة المرض، أو البقاء في المنزل عندما يكون أحد أفراد الأسرة مريضًا بأعراض أمراض التنفس أو عند تلقي تعليمات بذلك من مسؤولي الصحة العامة أو مقدم الرعاية الصحية والابتعاد عن الآخرين المرضى،

وحيث يوصي مركز السيطرة على الأمراض حاليًا بإلغاء أو تأجيل الأحداث الشخصية التي تتكون من 50 شخصًا أو أكثر،

وحيث أن المسافة الاجتماعية التي تتمثل في الحفاظ على مسافة لا تقل عن ستة أقدام بين الناس هي الاستراتيجية الأساسية للحد من انتشار فيروس كورونا 19 في مجتمعاتنا،

وحيث توصي إدارة الصحة العامة في إلينوي سكان إلينوي بتجنب تناول الطعام الجماعي في الأماكن العامة، كما هو الحال في الحانات والمطاعم، والتي عادة ما تنطوي على اتصال اجتماعي قريب لفترات طويلة وهذا مخالف للممارسة الموصى بها للمسافة الاجتماعية،

وحيث إنه إذا لم يتم تنظيف وتطهير الأسطح المستخدمة بشكل متكرر في الأماكن العامة، بما في ذلك الحانات والمطاعم، بشكل متكرر وبشكل صحيح، فإنها تشكل أيضًا خطر التعرض للعدوى،

وحيث أن توفر الاختبارات الحالية قد كشف عن انتشار أكبر للحالات المؤكدة في جميع أنحاء ولاية إلينوي، ومن المتوقع أن تثبت قدرة الاختبار المتزايدة أن فيروس كورونا 19 ينتشر في المناطق المحلية عبر ولاية إلينوي التي لم يكشف فيها حاليًا عن حالة مؤكدة،

وحيث إن عدد حالات الإصابة بالفيروس المشتبه بها في إلينوي يتزايد بشكل كبير وينتشر في المزيد من المواقع في إلينوي، مما يشير إلى أن هناك حاجة إلى تدابير إبعاد اجتماعي جذرية، حتى في المجتمعات التي لم يتم تحديد الحالات المؤكدة بها حتى الآن، وذلك لتقليل عدد الأشخاص الذين يمرضون في أي وقت وإمكانية استنفاد موارد الرعاية الصحية لدينا،

وحيث إن الانتشار المستمر للفيروس والخطر الذي يشكله الفيروس على صحة وعافية الجمهور يتطلب الحد من الاستهلاك المحلي للأغذية والمشروبات،

وحيث تم توجيه الهيئات الحكومية إلى تخفيض الأنشطة والقوى العاملة مؤقتًا إلى مهام المهام الأساسية والعمليات الأساسية وتشجيع العمل عن بُعد حيثما أمكن،

وحيث إن قانون مراقبة المشروبات الكحولية لعام 1934 ، ILCS 235 5، "يجب أن يفسر بناء على الحرية بما يحقق هدف حماية صحة وسلامة ورفاهية شعب ولاية إلينوي"،

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي برينزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كارثة ("إعلان الحاكم للكارثة")،

وحيث صنفت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 تفشي فيروس كورونا 19 على أنه وباء،

وحيث إنه من الضروري والملائم لولاية إلينوي أن تتخذ على الفور التدابير اللازمة لحماية صحة السكان من تفشي فيروس كورونا 19،

بناءً عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبموجب المواد 7 (1) و 7 (2) و 7 (3) و 7 (8) من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي 20 ILCS 3305، أمرت بما يلي:

المادة 1. اعتبارًا من 16 آذار (مارس) 2020 من الساعة 9 مساءً حتى 30 آذار (مارس) 2020، يجب على جميع الأنشطة التجارية في ولاية إلينوي التي تقدم الطعام أو المشروبات للاستهلاك الداخلي - بما في ذلك المطاعم والحانات ومحلات البقالة وقاعات الطعام - تعليق خدمات الاستهلاك الداخلي ولا يسمح لها به. يُسمح لمثل هذه المتاجر ونشجعها على تقديم الأطعمة والمشروبات بحيث يمكن استهلاكها خارج المباني كما هو مسموح به حاليًا بموجب القانون من خلال وسائل مثل التسليم إلى المنازل والتسليم عن طريق الغير والبيع للسيارات المارة والاستلام من جانب الطريق . بالإضافة إلى ذلك، يمكن للزبائن دخول المبنى لشراء الطعام أو المشروبات لتناولها بالخارج، ومع ذلك يجب على المؤسسات التي تقدم الطعام أو المشروبات السريعة بما في ذلك شاحنات الطعام التأكد من وجود بيئة يحافظ فيها الزبائن على مسافة كافية بينهم.

تعفى الشركات الموجودة في المطارات والمستشفيات وقاعات الطعام في الكليات والجامعات من أحكام هذا الأمر التنفيذي. يجوز لمطاعم الفنادق الاستمرار في تقديم خدمة الغرف وبيع الوجبات السريعة التي يتم تناولها بالخارج. يجوز لخدمات المطاعم الاستمرار في خدماتها.

المادة 2. اعتبارًا من 18 آذار (مارس) 2020 ، تُحظر جميع التجمعات العامة والخاصة في ولاية إلينوي والتي تضم 50 شخصًا أو أكثر طوال فترة إعلان الكارثة في الولاية. تشمل التجمعات العامة أو الخاصة الأحداث المجتمعية والمدنية والترفيه العام والأحداث الدينية والرياضية التي يحضرها المتفرجين والحفلات الموسيقية والمؤتمرات وأي حدث أو نشاط مماثل يجمع 50 شخصًا أو أكثر في قاعة واحدة أو مكان واحد في نفس الوقت. وهذا يشمل أماكن مثل مراكز اللياقة البدنية/النوادي الصحية وصالات البولنج والنادي الخاصة والمسارح. لا يشمل هذا الحظر الأماكن التي توفر السلع أو الخدمات الأساسية مثل متاجر البقالة والمستشفيات والصيدليات ومحطات الوقود والبنوك والاتحادات الائتمانية والملاجئ. يعدل هذا الأمر المادة 1 من الأمر التنفيذي 04-2020 التي حظرت تجمعات 1000 شخص أو أكثر.

مقدمه

إدارة السجلات

16 مارس 2020

في مكتب سكرتير الولاية

المادة 3. بموجب المادتين 7 (2) و 7 (3) من قانون إدارة الطوارئ في إلينوي، فإن شرطة ولاية إلينوي وإدارة الصحة العامة في إلينوي وقيادة إدارة إطفاء الولاية وهيئة مراقبة المشروبات الكحولية في إلينوي قد تم توجيههم للتعاون مع بعضهم البعض ولاستخدام الموارد المتاحة لتنفيذ أحكام هذا الأمر التنفيذي فيما يتعلق بالكيانات الخاضعة لولايتها بموجب قانون إلينوي.

المادة 4. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يعدل أو يلغي سلطة إدارة إلينوي للصحة العامة بموجب المادة 2310-15 من قانون سلطات وواجبات الصحة العامة 20 ILCS 2310 / 15-2310.

المادة 5. خلال مدة إعلان الحاكم للكوارثة، تم تعليق تقديم قانون تأمين البطالة، (D 820 ILCS 405/500)، الذي يتطلب فترة انتظار لمدة أسبوع واحد لمطالبات التأمين ضد البطالة للمطالبين العاطلين عن العمل والذين يحق لهم الحصول على إعانات التأمين ضد البطالة.

المادة 6. خلال فترة إعلان الحاكم للكوارثة، يتم تعليق أحكام قانون الاجتماعات المفتوحة 5 ILCS 120 الذي يتطلب أو يتعلق بالحضور الشخصي من قبل أعضاء الهيئات العامة. على وجه التحديد، (1) تعليق حكم المادة 5 ILCS 120 / 2.01 بأن "أعضاء الهيئة العامة يجب أن يكونوا حاضرين شخصياً" و(2) الأحكام في المادة 5 ILCS 7/120 التي تحدد متى يسمح بالمشاركة عن بعد. نوجه الهيئات العامة بتأجيل النظر في الأعمال العامة حيثما أمكن. عندما يكون الاجتماع ضرورياً، نوجه الهيئات العامة بتوفير الوصول إلى الفيديو أو الصوت أو الاتصال الهاتفي أو جميعها في الاجتماعات لضمان أن أفراد الجمهور يمكنهم رؤية الاجتماع، وتحديث مواقع الويب الخاصة بهم ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي لإبقاء الجمهور على اطلاع كامل على أي تعديلات في جداول اجتماعاتهم أو شكل اجتماعاتهم بسبب فيروس كورونا 19، وكذلك أنشطتهم المتعلقة بالفيروس.

جيه بي بريتر، الحاكم



صادر عن الحاكم في 16 مارس 2020  
مقدمه سكرتير الولاية في 16 مارس 2020

مقدمه  
إدارة السجلات  
16 مارس 2020  
في مكتب سكرتير الولاية